

العراق كمركز استراتيجي: دراسة في المصالح الاقتصادية والجيوسياسية البريطانية
(١٨٠٠ - ١٩١٤)

Iraq as a strategic pivot: A study in British economic and geopolitical interests

م.م. نبراس فاضل علي

مديرية تربية النجف

Asst teacher. Nibras Fadel Ali

Najaf Education Directorate

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.181\(A\).24855](https://doi.org/10.36322/jksc.181(A).24855)

المخلص:

يعد العراق في القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين مركزاً استراتيجياً مهماً في الحسابات البريطانية، نظراً لموقعه الجغرافي الرابط بين الخليج العربي والأناضول وإيران من جهة، وبين طرق التجارة العالمية من جهة أخرى. لقد مثل العراق مجاًلاً حيوياً متشابكاً بين مصالح بريطانيا الاقتصادية، وخاصة في ما يتصل بالطرق البرية والنهرية المؤدية إلى الهند، وبين رهاناتها الجيو-سياسية المتمثلة في مواجهة النفوذ العثماني والروسي والألماني. يسعى هذا البحث إلى تحليل أبعاد الاستراتيجية البريطانية في العراق خلال المدة الممتدة من ١٨٠٠ حتى ١٩١٤، عبر تتبع مصالحها الاقتصادية والاعتبارات الجيو-سياسية التي دفعتها إلى تعزيز حضورها التجاري والبعثات الدبلوماسية والاستخبارية، تمهيداً للسيطرة المباشرة لاحقاً. ويهدف البحث إلى تقديم قراءة نقدية معمقة للعراق بوصفه مركزاً استراتيجياً في الفكر والسياسة البريطانية قبيل الحرب العالمية الأولى.

الكلمات المفتاحية: العراق؛ بريطانيا؛ المصالح الاقتصادية؛ النفوذ العثماني؛ الهند البريطانية؛ الخليج العربي.



Abstract:

Iraq emerged during the nineteenth and early twentieth centuries as a pivotal strategic hub within British geopolitical and economic calculations. Its geographical position, linking the Persian Gulf with Anatolia, Iran, and the broader trade routes to India, rendered it an arena of vital significance. Iraq represented a crossroads where Britain's economic interests—particularly the overland and river routes to India—intersected with its geopolitical concerns in countering Ottoman, Russian, and German influence. This study examines the period from 1800 to 1914, highlighting the economic motives and strategic imperatives that shaped Britain's growing commercial, diplomatic, and intelligence presence in Iraq. Ultimately, the research seeks to provide a critical analysis of Iraq's role as a strategic cornerstone in British policy on the eve of World War I.

Keywords: Iraq; Britain; Economic Interests; Geopolitical Interests; Nineteenth Century; Arabian Gulf.

أولاً. تقديم البحث:

شهد القرن التاسع عشر زيادة كبيرة للمصالح البريطانية في العراق وارتكزت في أساسها على الأهمية التجارية والجوبولتيكية للعراق خاصة بسبب موقع العراق ضمن طرق التجارة العالمية فضلاً عن قربها من الخليج العربي الذي يمثل محور للمصالح البريطانية ونقطة ارتكازها في الشرق الأوسط. لذلك، فإن أي



اختلال في المصالح البريطانية في العراق يعرض مصالحها في باقي المنطقة برمتها إلى الخطر ، ويهدد وجودها ومشاريعها ؛ وبالتالي ينذر بأزمة اقتصادية عالمية يفرضها الاختلال في احد اهم الطرق التجارية الذي يربط بريطانيا بكرة تاجها الهند ؛ وبالتالي يهدد سلاسل التوريد التجارية التي تربط دول العالم بعضها ببعض الآخر .

إشكالية، يدور هذا البحث حول إشكالية مركزية، مفادها ان بريطانيا في القرن التاسع عشر استهدفت السيطرة على الممرات المائية والخليج العربي ومنها البصرة لأنها محورية للوجود البريطاني لتأمين طرق التجارة إلى الهند لذلك بدأت في التوسع التجاري لمواجهة المنافسين الأوروبيين .

الأهمية، مع تزايد الهيمنة الرأسماليات العالمية المحكومة لمشروع ربحي مغلف بياطرة التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية العالمية كمصطلح تبريري، أصبح من الأهمية بمكان فهم المصالح البريطانية وطريقها تعاملها وخطواتها في احتلال العراق من أجل فهم الطرائق التي تعتمد عليها القوى الكبرى للسيطرة والتوسع لتجنب تأثيراتها .

وعليه، كانت المصالح البريطانية في العراق في القرن التاسع عشر تتمحور حول ضمان السيطرة على المناطق الاستراتيجية حول العالم وكان العراق من ضمنها الأهداف، تركز أهداف البحث على ما يأتي:

١- فهم عميق للمصالح الاقتصادية وتأثيراتها في دوافع الاحتلال والسيطرة للدول الاستعمارية .

٢- دور الاحتكار والشركات الاستعمارية في سياسات بريطانيا .

٣- أهمية المحافظة على الاقتصاد المحلي في المستقبل والابتعاد عن تكرار الأخطاء التاريخية والاحتفاظ باقتصاد مستقل وعدم ربطة مع اقتصاد الدول الكبرى .



الفرضيات: أبرز الفرضيات التي يطرحها هذا البحث ثلاث أساسية :

الأولى ، الفرضية الجيو سياسية ، تسعى بريطانيا خلال القرن التاسع عشر إلى تعزيز نفوذها في العراق لضمان حماية طرق التجارة مع الهند عبر الخليج العربي من جانب والحفاظ على وجودها الاستراتيجي في نقطة عالمية محورية .

الثانية، فرضية التنافس الاستعماري، تأثرت السياسات البريطانية في العراق بالمنافسة الدولية مع الدول الأوروبية الأخرى خاصة فرنسا ألمانيا وروسيا .

الثالثة ، فرضية الهيمنة الاقتصادية، ركزت بريطانيا على تأمين النفوذ في العراق من أجل استغلال الموارد الاقتصادية وتعزيز مصالحها التجارية .

منهج الدراسة، تعتمد هذه الدراسة على المنهج البيني، وهو منهج يقوم على التشبيك بين عدة مناهج تجمع بين عدة مقاربات لمعالجة الظاهرة المدروسة من زاوية علوم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والجغرافية الاقتصادية والاجتماعية والفلسفة، والسوسيولوجيا، وعلم السياسة.

المطلب الأول: الإطار التاريخي والجغرافي:

شكل العراق عبر القرون وحدة جغرافية ذات قيمة استراتيجية استثنائية، وذلك لتموضعه بين مناطق الأناضول وإيران من جهة، والخليج العربي والمحيط الهندي من جهة أخرى. هذا الموقع الفريد جعل منه عقدة مواصلات طبيعية، سواء عبر الطرق البرية الممتدة بين آسيا وأوروبا، أو عبر الطرق المائية المتمثلة بنهري دجلة والفرات وشط العرب⁽¹⁾ لقد أدرك البريطانيون منذ مطلع القرن التاسع عشر أن السيطرة على العراق تضمن حماية مصالحهم في الهند، وتمكنهم من مواجهة النفوذ الروسي الذي كان يسعى للوصول إلى المياه الدافئة عبر القوقاز وإيران⁽²⁾. كما برز العراق في حسابات لندن بوصفه منطقة ارتكاز لمواجهة



التمدد الألماني لاحقا، خاصة مع تصاعد مشروع سكة حديد برلين-بغداد الذي هدد بإعادة تشكيل موازين القوى في المشرق العثماني^(٣).

١. الأوضاع السياسية والإدارية في العراق تحت الحكم العثماني :

خضع العراق للسيادة العثمانية منذ القرن السادس عشر، لكنه خلال القرن التاسع عشر كان منقسما إلى ثلاث ولايات رئيسية: بغداد، البصرة، والموصل. تمتع الولاة بصلاحيات واسعة، إلا أن ضعف المركز العثماني، وازدياد الضغوط الأوروبية، جعل العراق منطقة مفتوحة للتدخلات الأجنبية^(٤). وقد حاولت الدولة العثمانية إصلاح أوضاعها الداخلية عبر "التنظيمات" (١٨٣٩-١٨٧٦)، لكن هذه الإجراءات لم تسهم في الحد من النفوذ البريطاني، خصوصا في ولاية البصرة التي مثلت مركزا حيويا للتجارة البريطانية عبر الخليج. فمع تراجع قدرة الباب العالي على إدارة الولايات البعيدة، أصبح العراق ساحة لاحتكاكات بين القوى المحلية والإقليمية والدولية^(٥).

٢. النشاط الدبلوماسي البريطاني في العراق:

اهتم الدبلوماسيون البريطانيون في متابعة ولاية العراق ، وعلاقته مع السلطات العثمانية بدقة. وبدأت بريطانيا بمتابعة أحوال العشائر العربية في العراق كون تلك العشائر تمثل قوة مهمة في البلاد ، لما تملكه من قدره على التأثير في المصالح البريطانية إن هذا السبب الأخير كان وراء اهتمام أولئك الدبلوماسيين البريطانيين بشيوخ الاتحادات القبلية والعشائرية القوية والمتنفذة ؛ لأجل ضمان عدم تجاوزها على المصالح البريطانية^(٦). ولتحقيق هذا الغرض استطاع لأتوش (Latouche) المقيم البريطاني ، والأعضاء العاملين معه أن يقيموا علاقات ودية مع عدد كبير من شيوخ العرب. وقامت بريطانيا بتأسيس المقيمة البريطانية في بغداد عام ١٧٩٨، وقد حققت فوائد كبيرة للمصالح البريطانية ، سيما في الفترة التي قدم فيها كلوديوس جيمس ريتش (Claudius James Rich)^(٧) بوصفه مقيما في بغداد. فقد عمل كل ما في وسعه من





أجل زيادة نفوذه بين شيوخ القبائل حتى غدا الرجل الثاني من حيث المنصب بعد الوالي^(٨). ولأجل ضمان المصالح البريطانية فقد اقترح المقيم البريطاني روبرت تايلر (Robert Taylor)^(٩)، مشروع عقد معاهده مع شيوخ عشائر شمر (الجربا) و(عنزة)، وقد اثار ذلك المشروع السلطات العثمانية، وجعلها تعتقد أن من ورائه استعماراً بريطانيا للعراق^(١٠). ولهذا الغرض أيضا فقد اتصل كرستيان (Christian) نائب القنصل البريطاني في الموصل مع العديد من شيوخ شمر الذين كانوا يترددون اليه لقضاء إشغالهم فيها^(١١). ومن والأهمية بمكان القول، أنه قد ظهرت مهمة الدبلوماسيين البريطانيين لتقوية النفوذ البريطاني في كردستان العراق من خلال إقامة علاقات مع القوى المتنفذة فيها، وكان المقيم البريطاني في بغداد كلاوديوس.ج. ريج (١٨٠٨-١٨٢١) تركزت سياسات هذا المقيم على المناطق الكردية، فقد قام خلال السنوات (١٨٢٠-١٨٢١) بجولة في كردستان بدعوة من حاكم السليمانية^(١٢) محمود باشا الباباني^(١٣) وكان من نتائج تلك الجولة إقامة صلاة مع بعض الزعماء الكرد ولاسيما في منطقة السليمانية، ومنهم (خسرو) باشا رئيس عشائر الجاف والشيخ حسن شيخ عشيرة البيات^(١٤). ترافقت التحركات في شمال العراق مع حدوث مصادمات بين القبائل العربية على ضفتي شط العرب، كانت بتدبير من بريطانيا اثر رفض العثمانيين فتح قنصلية بريطانية في الفاو. وقد اكد ولاية بغداد والبصرة في تصريحاتهم ان الوكلاء والعملاء البريطانيين بين عامي ١٨٩٨-١٨٩٩، حركوا التمرد في صفوف القبائل العربية ضد لحكم العثمانيين. كما وجهوا الاتهام في مناسبة أخرى إلى القنصل البريطاني في البصرة بتدبير اضطرابات قبائل المنتفك. وقد أشار احد الباحثين إلى ان ثورة عشائر (البو محمد) كانت مؤقتة مع ضغط السلطات العثمانية على شركة لنج^(١٥) إذ نجد ان بريطانيا وظفت المشكلات الداخلية بوصفها أدوات إستراتيجية لضمان مصالحها الأوسع^(١٦).



ان محاولات القنصل البريطاني في إقامة علاقات مع القبائل والعشائر العراقية ، قابلها من الطرف الآخر سعي الزعامات العشائرية ، التي كانت علاقاتها سيئة مع السلطات العثمانية إلى إقامة الصلات مع هؤلاء الدبلوماسيين البريطانيين بعد أن أدركت مالهم من دور في تعيين وعزل الولاة من خلال الكتابة إلى اسطنبول^(١٧).

وخلال فترة اشتداد المقاومة البريطانية لخطر نابليون في الشرق، نجح السفير البريطاني في العاصمة العثمانية إيرل أوف الجين (Earl of Elgin) في الحصول على أمر سلطاني يقضي بقبول هارفود جونز قنصلا لبريطانيا في بغداد، مع تمتعه بالحصانة الدبلوماسية والامتيازات . فقد نص الأمر الذي صدر في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) (١٨٠٢) على أن مصالح التجار والمسافرين الذين يتمتعون بحماية العلم البريطاني في هذه البلاد تكون تحت رعايته وحمايته، ولا يجوز التدخل في شؤونه، وان لا يسجن ، ومنزله لا يفتش أو يغلق ، وان يعفى معاونوه وخدمه من الضرائب، وأية شكوى تقدم ضده تحال إلى السلطان وحده. وأن يسمح له بالتسلح في المناطق الخطرة من البلاد ، وأن يحظى في عمله بمساعدة المسؤولين^(١٨) . وبذلك فقد حققت بريطانيا رجحان كفتها في العراق، خصوصا مع وجود الخطر الفرنسي في الشرق. ومهما كانت مخاوف بريطانيا من معاهدة تلسيت* (Tilsit)، فإنها من جملة العوامل التي أدت لزياد المد الدبلوماسي البريطاني في كل من استنبول وطهران وانحسار نظيره الأوروبي^(١٩). وقد شهدت الساحة العراقية في تلك الفترة، نشاطا سياسيا بريطانيا واسعا .

٣. موقع العراق في شبكة التجارة الإقليمية والدولية :

ارتبط العراق تاريخيا بمسارين رئيسيين للتجارة: المسار النهري عبر شط العرب وصولاً إلى الخليج العربي، والمسار البري الممتد عبر بلاد الشام والأناضول نحو البحر المتوسط. ومع افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ازدادت أهمية العراق، إذ أصبح جزءاً من شبكة عالمية تربط أوروبا بالمحيط الهندي. أسهمت "شركة لينج



للملاحة النهرية البريطانية" منذ منتصف القرن التاسع عشر في تعزيز الوجود التجاري البريطاني من خلال تشغيل سفن بخارية على نهري دجلة والفرات. وقد مكنت هذه الشركة بريطانيا من ربط مصالحها الاقتصادية بالواقع الجغرافي العراقي، ما جعل العراق تدريجياً يتحول من مجرد ممر تجاري إلى منطقة نفوذ^(٢٠).

٤. ملامح التنافس الدولي في المنطقة خلال القرن التاسع عشر :

لم يكن العراق ساحة للنفوذ البريطاني وحده، بل شهد تنافساً محموماً بين قوى دولية عدة. فقد سعت روسيا إلى التوسع جنوباً لبلوغ الخليج العربي، وهو ما دفع بريطانيا إلى تكثيف وجودها التجاري والدبلوماسي في العراق باعتباره خط دفاع أمامي عن مصالحها في الهند^(٢١). كما دخلت ألمانيا على خط المنافسة مع مشروع "سكة حديد برلين-بغداد" الذي انطلق مطلع القرن العشرين، وكان من شأنه تقليص أهمية الطرق التجارية البريطانية التقليدية وربط ألمانيا بمناطق النفط في الموصل والخليج. أما النفوذ الفرنسي فقد كان أقل تأثيراً في العراق مقارنة ببريطانيا وروسيا وألمانيا، غير أن نشاط البعثات الدينية والتعليمية الفرنسية في بلاد الشام والعراق ساهم في إذكاء التنافس الثقافي والسياسي^(٢٢). ومع نهاية القرن التاسع عشر، تبلورت قناعة لدى البريطانيين بأن العراق لم يعد مجرد ممر تجاري، بل تحول إلى مرتكز استراتيجي يتطلب حضوراً مباشراً ومتزايداً^(٢٣).

المطلب الثاني. المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق (١٨٠٠-١٩١٤):

إن العراق لم يكن هامشياً في السياسات البريطانية، بل شكل عقدة جغرافية اقتصادية - سياسية، جعلت منه مجالاً للتنافس الدولي. فبينما سعت بريطانيا إلى تأمين طرقها إلى الهند عبر السيطرة على التجارة والملاحة في العراق، برزت تحديات روسية وألمانية وأخرى إقليمية هددت مكانتها. ومن هنا، أصبح العراق منذ مطلع القرن العشرين جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط.

١. أهمية العراق في التجارة البريطانية مع الهند :

مثّلت الهند جوهره التاج البريطاني، ومن ثم فإن أي منطقة تقع على طرقها البحرية أو البرية اكتسبت أهمية مضاعفة في الاستراتيجية البريطانية. وقد شكل العراق، بفضل موقعه الجغرافي واتصاله بالخليج العربي ونهري دجلة والفرات، معبرا تجاريا رئيسا ضمن هذه الشبكة. منذ مطلع القرن التاسع عشر، سعت بريطانيا إلى ضمان حرية مرور تجارتها عبر العراق لتأمين خطوط مواصلاتها مع الهند، خاصة بعد تصاعد النشاط الروسي في القوقاز ومحاولاته التمدد جنوبا^(٢٤).

إن وجود العراق على مفترق الطرق المؤدية إلى الخليج العربي وبلاد الشام والأناضول جعل منه منطقة عبور لا يمكن الاستغناء عنها في التجارة البريطانية، خصوصا في ظل تزايد الحاجة إلى تسويق المنتجات الصناعية البريطانية، مقابل استيراد المواد الخام من الشرق .

٢ . النشاط التجاري البريطاني عبر الخليج العربي وشط العرب :

منذ بدايات القرن التاسع عشر، أولت بريطانيا اهتماما خاصا بالبصرة، إذ مثّلت ميناء حيويا للتجارة القادمة من الهند والمتجهة نحو بغداد والأناضول. كان التجار البريطانيون يعتمدون على شط العرب كخط ملاحي أساسي يربط الخليج العربي بالمراكز التجارية الداخلية .

وقد أسست بريطانيا وكالات تجارية في البصرة منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كانت بمثابة أدوات لربط اقتصاد العراق بالسوق البريطانية. كما أن الشركة البريطانية الهندية للملاحة لعبت دورا مهما في تعزيز هذا النفوذ التجاري، حيث أقامت خطوطاً بحرية منتظمة بين بومباي والبصرة^(٢٥). برزت "شركة لينج للملاحة النهرية" بوصفها أحد أهم أدوات النفوذ الاقتصادي البريطاني في العراق. منذ تأسيسها في أربعينيات القرن التاسع عشر، عملت على تشغيل بواخر بخارية على نهري دجلة والفرات، ما ساهم في ربط البصرة ببغداد والموصل. وقد وفرت الشركة وسيلة نقل سريعة وفعالة مقارنة بالقوافل التقليدية، ما عزز قدرة بريطانيا





على السيطرة على التجارة الداخلية . وقد حصلت الشركة على امتيازات من الدولة العثمانية لتسيير سفنها في نهري العراق، وهو ما أثار قلق السلطات العثمانية التي رأت في هذه الامتيازات اختراقاً للسيادة، لكنه في الوقت ذاته كان يعبر عن عجزها عن مقاومة الضغوط البريطانية . وقد مثل نشاط هذه الشركة مثلاً مبكراً للارتباط بين المصالح الاقتصادية والمصالح الجيو-سياسية البريطانية. إن مجموع الامتيازات التجارية والملاحية التي حصلت عليها بريطانيا في العراق أسهم في تحويل وجودها من مجرد نفوذ اقتصادي إلى هيمنة اقتصادية شاملة .

٣. التجارة البحرية والنهرية ودور البصرة :

كانت البصرة نقطة الارتكاز الأساسية للتجارة البريطانية في العراق. فمنذ أوائل القرن التاسع عشر، اتخذ التجار البريطانيون من ميناء البصرة محطة لتجميع البضائع القادمة من الهند وإعادة تصديرها إلى الأناضول وبلاد فارس. وقد حصلت بريطانيا على امتيازات تجارية سمحت لشركاتها بالعمل بحرية نسبياً في الموانئ العراقية. شهدت ثلاثينات القرن التاسع عشر نشاطاً بريطانياً ملحوظاً فيما يخص الملاحة النهرية في دجلة والفرات، فكانت أول عمليات المسح لنهر الفرات تلك التي قام بها اورمسي (Ormpsie) خلال السنوات ١٨٢٦-١٨٣٠^(٢٦). وقد قام جون تايلر (John Taylor) شقيق المقيم البريطاني في بغداد روبرت تايلر (Robert .Taylor) ، وبعد اخذ الإذن من والي داود باشا ١٨١٧-١٨٣١، بالمسح لنهر دجلة لمعرفة مدى صلاحيته للملاحة، لكنه قتل على يد اليزيديين الذين هاجموا فريقه قرب قرية تل كوجك عند محاولته مسح نهر دجلة^(٢٧). وبذلك فشل مشروعه. ولكن بريطانيا لم تتوقف جراء قتل احد عناصرها، فقد واصلت جهودها بالمسح فقام الملازم فرنسيس راودن جيزني (Lieutenant Frances Rawdon Cheseny)، بتدوين ملاحظات مهمة فيما يخص العشائر القاطنة على ضفاف نهر الفرات خلال عملية مسح هذا النهر عام ١٨٣٠-١٨٣١. وعلى الرغم من المصاعب التي واجهتها بعثة جيزني من القبائل والعشائر العراقية





وجرت عملية مسح أخرى بين عامي ١٨٣١-١٩٣٢ . وكانت دائما ما تقاوم من العشائر - التي كانت تمثل القوى الوطنية في تلك الفترة- في الحلة والسماوة والمنتكف فقد استطاعت هذه البعثة بعد حصولها على موافقة الحكومة العثمانية بموجب فرمان الصادر في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٤، من مواصلة سيرها من نهر الفرات البصرة وفي سنة ١٨٣٧، توقف جسني عن عملية مسح الأنهار، اذ سافر إلى لندن لتقديم تقرير عن بعثته إلى الحكومة البريطانية^(٢٨). ان توسع حركة الملاحة النهرية البريطانية، حسب رأي المقيم البريطاني العام رولسون (Rolson) (١٨٤٣-١٨٥٤)، قد أوجب استخدام البواخر البريطانية الحربية الموجودة في العراق حتى إذا كان في ذلك استفزاز للأهالي، أو محاولة لعقد أواصر صداقة مشبوهة مع بعض شيوخ العشائر العربية^(٢٩). ومن أجل وضع حد لمقاومة القبائل لسفن الملاحة البريطانية فقد اقترح المقيم البريطاني روبرت تايلر (١٨٢١-١٨٤٢)، على دواد باشا إقامة مفارز مراقبة يقيم فيها جنود بريطانيون على طول نهر الفرات لحماية الملاحة فيه من الجهات التي قد تتعرض لها من قبل العشائر القاطنة على جانبي النهر^(٣٠). لكن الوالي رفض هذا الاقتراح لأنه رأى أن وجود جنود بريطانيين بإمرة المقيم في مناطق متعددة من الولاية معناه ترسيخ السيطرة البريطانية فيها، وهو ما يطمح اليه المقيم البريطاني^(٣١). ويجب الإشارة ان الدولة العثمانية حاولت الحفاظ على وحده الولايات ومقاومة النفوذ الأجنبي رغم ضعفها. وقد كان التعرض للسفن البريطانية في نهر دجلة أحد أساليب العشائر في الضغط على الحكومة العثمانية ، لتحقيق مطالبها ، فقد لجأ الشيخ صيهود أحد شيوخ عشيرة البو محمد عام ١٨٨٠ إلى تحريض أتباعه لمهاجمة الباخرة البريطانية (خليفة) وقتل بعض أفراد طاقمها. وقد ترك الحادث أثراً على الصعيد الدبلوماسي فقد أخبر القنصل البريطاني سفير حكومته في اسطنبول بحادث الهجوم. فقدم السفير احتجاجاً لدى السلطات العثمانية في اسطنبول ، والتي وعدت بدورها بإرسال حملة ضد القبيلة المعتدية^(٣٢).



وهكذا. قامت شركة لينش للملاحة النهرية دورا بارزا في تعزيز الوجود البريطاني التجاري، حيث سيطرت على النقل النهري في دجلة والفرات، ما أتاح لها احتكار حركة البضائع بين بغداد والبصرة، فضلا عن تعزيز نفوذها في الأسواق الداخلية، خاصة مع تلازم المصالح البريطانية في الهند والخليج مع ضرورة إبقاء العراق تحت النفوذ البريطاني^(٣٣). فقد أتاح لها نشاط الشركات، خصوصا في مجال النقل النهري والتجارة، موطئ قدم ثابتا في الاقتصاد المحلي، ما ساعد لاحقا في تعزيز نفوذها الدبلوماسي والاستخباري^(٣٤).

٤. النفط وبدايات الاهتمام البريطاني بالموارد الطبيعية :

على الرغم من أن النفط العراقي لم يستغل تجاريا قبل الحرب العالمية الأولى، فإن التقارير الجيولوجية المبكرة أشارت إلى وجود مؤشرات على ثروات نفطية في كركوك والموصل. وقد دفعت هذه المؤشرات بريطانيا إلى متابعة التطورات الاقتصادية في العراق عن كثب، لا سيما مع ازدياد أهمية النفط في تشغيل الأساطيل البحرية البريطانية مطلع القرن العشرين ، ومع تزايد الإشارات في التقارير البريطانية إلى احتمالية وجود احتياطات نفطية كبيرة في مناطق الموصل وكركوك، وهو ما جعل بريطانيا تنتظر إلى العراق ليس فقط كمعبر تجاري، بل أيضا كمصدر محتمل للطاقة المستقبلية التي يمكن أن تدعم قوتها البحرية والعسكرية^(٣٥) كما ساهم تأسيس شركة النفط التركية (Turkish Petroleum Company) عام ١٩١٢، -بشراكة بريطانية ألمانية- في إدخال العراق إلى دائرة الصراع على موارد الطاقة، وهو ما جعل المصالح الاقتصادية البريطانية أكثر ترابطاً مع الأبعاد الجيو-سياسية^(٣٦).

٥. أثر المصالح الاقتصادية على التغلغل السياسي :

لم تكن المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق مجرد نشاط تجاري، بل شكلت مدخلا للتغلغل السياسي. فالتجار البريطانيون في البصرة كانوا يتمتعون بحماية القنصلية البريطانية، وهو ما سمح لبريطانيا بفرض

ضغوط على السلطات العثمانية عند تعرض مصالحها للخطر^(٣٧). كما أن السيطرة على النقل النهري والتجارة الخارجية منحت بريطانيا أداة ضغط على العراق العثماني، وساعدتها على ترسيخ نفوذها تمهيدا للتحركات السياسية والعسكرية التي ظهرت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى .

المطلب الثالث: الأبعاد الجيو-سياسية وأهمية العراق في الإستراتيجية البريطانية :

لم يكن العراق مجرد فضاء جغرافي في نظر بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، بل مثل عقدة إستراتيجية تربط الخليج العربي بالأناضول وبلاد الشام، وتشكل في الوقت نفسه ممراً أساسياً نحو الهند، المستعمرة الأهم في التاج البريطاني. هذه المكانة جعلت منه نقطة ارتكاز في ميزان القوى الإقليمي، خاصة في ظل تصاعد التنافس بين القوى الأوروبية الكبرى: روسيا، فرنسا، وألمانيا لاحقاً^(٣٨).

أولاً. الموقع الجغرافي للعراق كقيمة استراتيجية:

يشكل العراق همزة وصل طبيعية بين الخليج العربي والأناضول والبحر المتوسط، ما أتاح له أن يصبح ساحة نفوذ جاذبة للقوى الدولية. وقد أدرك البريطانيون أن السيطرة أو النفوذ غير المباشر في العراق يعني القدرة على التحكم بمداخل الخليج وتأمين طرق المواصلات إلى الهند، وهي أولوية لا تقل أهمية عن حماية قناة السويس بعد افتتاحها عام ١٨٦٩ . كما أن وجود نهري دجلة والفرات جعل العراق مؤهلاً ليكون ممراً داخلياً للتجارة والنقل، وهو ما شجع بريطانيا على دعم مشاريع استكشافية ودراسات ملاحية حول إمكانية استخدام الأنهار كطرق بديلة للنقل الاستراتيجي^(٣٩).

ثانياً. العراق في إطار التوازن الدولي :

مع توسع النفوذ الروسي في القوقاز ووسط آسيا، ازداد القلق البريطاني من إمكانية امتداد النفوذ الروسي إلى الخليج عبر الأراضي العثمانية. العراق في هذا السياق كان يمثل "الحاجز الجيوسياسي" أمام أي تقارب روسي مع مياه الخليج الدافئة. ولذا شجعت بريطانيا على تعزيز نفوذها الدبلوماسي في بغداد والموصل





والبصرة، من خلال فتح وكالات قنصلية وبعثات تجارية منذ منتصف القرن التاسع عشر كما أن التنافس مع فرنسا وألمانيا، ولا سيما مع مشروع سكة حديد برلين-بغداد، دفع بريطانيا إلى تكثيف وجودها السياسي والاقتصادي في العراق، خوفاً من أن يتحول هذا المشروع إلى ممر نفوذ اقتصادي-عسكري منافس^(٤٠).

ثالثاً: سياسة بريطانيا تجاه العشائر والنخب المحلية :

لم تكن السيطرة المباشرة ممكنة في تلك الحقبة بسبب الوجود العثماني، لذلك اتجهت بريطانيا إلى سياسة "النفوذ غير المباشر" عبر دعم بعض العشائر أو عقد اتفاقات مع زعمائها لتأمين خطوط القوافل التجارية والمراسلات. هذه السياسة منحت بريطانيا قدرة على التدخل في الشؤون الداخلية دون الاصطدام المباشر مع الباب العالي وقد رأت لندن أن ضمان ولاء القوى المحلية في البصرة والجنوب بشكل خاص، يشكل خط دفاع أول ضد أي اختراق منافس^(٤١).

رابعاً: العراق والبعد البحري - ميناء البصرة

كانت البصرة محوراً أساسياً في الرؤية البريطانية، لكونها بوابة العراق على الخليج وممراً رئيسياً للملاحة البحرية. وجود بريطانيا في الخليج (الكويت، البحرين، عمان) ارتبط عضوياً بأهمية البصرة كمركز لوجستي لتأمين خطوط الإمداد، ما جعلها محل تنافس بين القنصليات البريطانية والفرنسية والروسية ولذلك استثمرت بريطانيا في إنشاء وكالات تجارية وتطوير ميناء البصرة باعتباره محطة حيوية لربط التجارة بين الهند والعراق، ولتثبيت نفوذها في مواجهة أي محاولات عثمانية لإحكام السيطرة على الخليج.

خامساً: التحولات مع اقتراب الحرب العالمية الأولى :

شهد العراق خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحولاً كبيراً في نظر القوى الأوروبية، حيث لم يعد مجرد ولاية عثمانية مهمشة، بل أصبح محوراً للتنافس الإمبريالي، خصوصاً بين بريطانيا وألمانيا . فبريطانيا كانت تعتبر العراق جزءاً من دائرة أمنها الحيوي، بحكم قربها من الخليج العربي



وموقعه على الطريق المؤدي إلى الهند. أما ألمانيا، فقد رأت فيه فرصة لتحقيق طموحاتها الاقتصادية والاستراتيجية عبر مشروع سكة حديد برلين-بغداد، الذي وضع له المخطط منذ أواخر القرن التاسع عشر. أ. التنافس البريطاني-الألماني:

بدأت بريطانيا تشعر بالقلق المتزايد عندما حصلت ألمانيا عام ١٩٠٣، على امتياز مد خط سكة الحديد من برلين مروراً بآسيا الصغرى حتى بغداد، كان المشروع يعني أن ألمانيا ستملك طريقاً برياً مباشراً يربط قلب أوروبا بالخليج العربي، وهو ما هدد الاحتكار البريطاني للمواصلات البحرية عبر قناة السويس والمحيط الهندي.

رأت بريطانيا في هذا المشروع انقلاباً في موازين القوى، إذ يمنح ألمانيا قدرة على الوصول إلى النفط في الموصل وكركوك. ويفتح أمامها أسواق الشرق الأوسط وآسيا. لذلك، سعت لندن بكل الوسائل إلى عرقلة المشروع، سواء بالضغط الدبلوماسي على السلطان العثماني، أو بمحاولة فرض نفوذها على مناطق جنوب العراق التي تشرف على الخليج^(٤٢).

ب. الموقف العثماني:

الدولة العثمانية، التي كانت قد دخلت مرحلة "الرجل المريض"، حاولت أن تستفيد من التنافس الأوروبي لتعزيز موقعها المالي والاقتصادي. فقد منحت الامتيازات للألمان على أمل الحصول على تمويل لمشاريعها التنموية وربط ولاياتها بالأناضول. غير أن هذا التوجه أثار قلق بريطانيا وروسيا معاً، حيث خشيت الدولتان من أن يتحول العراق من منطقة نفوذ عثماني هش إلى قاعدة متقدمة للمصالح الألمانية في الخليج^(٤٣).

ج. العراق بين المصالح الإمبريالية:

بالنسبة لبريطانيا، لم يكن العراق مجرد خط دفاع أمامي عن الهند، بل أيضاً منطقة يمكن أن تشكل مصدراً اقتصادياً مهماً. ومع اكتشاف بواذر الثروة النفطية في مطلع القرن العشرين، تزايدت أهمية السيطرة على



مناطق الموصل والبصرة. وفي هذا السياق، سارعت بريطانيا إلى تأسيس شركات بريطانية-عثمانية مشتركة للنفط مثل شركة النفط التركية عام ١٩١٢، لضمان أن لا تستفرد ألمانيا بالثروات النفطية^(٤٤).

د. الطريق إلى الحرب العالمية الأولى:

هذا التنافس وصل ذروته مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. ففي حين سعت ألمانيا إلى كسب ولاء الدولة العثمانية لحماية مصالحها، سارعت بريطانيا إلى تنفيذ خطتها القديمة بالسيطرة على البصرة وشط العرب عام ١٩١٤. هذا الاحتلال لم يكن مجرد خطوة عسكرية ظرفية، بل هو تجسيد عملي لفلسفة جيو-سياسية أوسع، ترى في العراق عقدة ارتكاز لحماية الخليج وتأمين لطرق الإمبراطورية نحو الهند.

المطلب الرابع . مشروع سكة حديد برلين-بغداد: تحد استراتيجي للهيمنة البريطانية :

ارتبطت بداية القرن العشرين بمرحلة حاسمة في العلاقات الدولية، حيث دخلت القوى الأوروبية سباقاً محمومًا للسيطرة على الممرات الحيوية والموارد الإستراتيجية. وفي هذا السياق برز مشروع سكة حديد برلين-بغداد كأحد أبرز المشاريع الجيو-سياسية التي شكلت تهديداً مباشراً لبريطانيا، لكونه يفتح المجال أمام ألمانيا القيصرية - من أجل إيجاد ألمانيا مرتكزات لها في المنطقة - للوصول إلى الخليج العربي عبر الأراضي العثمانية؛ وبالتالي تقويض الاحتكار البريطاني لطرق المواصلات المؤدية إلى الهند^(٤٥). منذ تأسيس الامتياز في أواخر القرن التاسع عشر، شكل المشروع بالنسبة للألمان وسيلة لتعزيز قوتهم الاقتصادية وربط صناعاتهم بالشرق الأدنى. أما بالنسبة للدولة العثمانية، فقد اعتبر المشروع فرصة لتحديث البنية التحتية واستعادة جزء من نفوذها الاقتصادي المتآكل بفعل الضغوط الأوروبية. ومع ذلك، كان العراق هو المفصل الأهم في هذا المخطط، إذ اعتبرته بريطانيا "الحلقة الأخطر" في أي محاولة لإعادة تشكيل التوازن الدولي في الشرق الأوسط^(٤٦). تعود جذور المشروع إلى الامتياز الذي منحه السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) للشركات الألمانية في تسعينيات القرن التاسع عشر لمد خط حديدي يمتد من



الأناضول باتجاه بغداد، على أن يتصل لاحقاً بالخليج العربي. وبذلك، لم يكن المشروع مجرد خطة اقتصادية للنقل، بل أصبح مشروعاً ذا أبعاد استراتيجية عابرة للحدود، خصوصاً أن مساره يمر عبر مناطق غنية بالموارد مثل الموصل، ويصل إلى موانئ حيوية مثل البصرة. ويرتبط المشروع بدوافع متعددة ومنها: الدوافع الاقتصادية والإستراتيجية لألمانيا والدولة العثمانية :

الدوافع الألمانية، أرادت ألمانيا من خلال المشروع كسر هيمنة بريطانيا البحرية على طرق التجارة العالمية. فبينما كانت بريطانيا تعتمد على قناة السويس والخليج العربي كطرق رئيسية لربط أوروبا بالهند، جاء المشروع ليتيح لألمانيا طريقاً برياً آمناً يمتد من برلين حتى بغداد فالبصرة. هذه الرؤية كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنمو الاقتصاد الألماني وصعوده الصناعي، الذي تطلب موارد جديدة وأسواقاً أوسع^(٤٧). كما أن وجود النفط في منطقة الموصل جعل المشروع أكثر إغراءاً لألمانيا، خصوصاً مع تزايد أهمية الطاقة كمصدر حيوي للصناعات العسكرية والمدنية. لقد كان الحصول على امتيازات نفطية عبر خط السكة جزءاً من الطموح الألماني في منافسة بريطانيا عالمياً^(٤٨).

الدوافع العثمانية، بالنسبة للدولة العثمانية، كان المشروع فرصة لتقوية قبضتها على ولاياتها الشرقية، وإدماج العراق في شبكة نقل حديثة تسهم في تسهيل الإدارة المركزية. كما رأت فيه وسيلة لمواجهة الضغوط البريطانية والفرنسية عبر التحالف مع ألمانيا، القوة الصاعدة في أوروبا. ومع أن المشروع تطلب تمويلاً خارجياً، إلا أن العثمانيين وجدوا في الدعم الألماني بديلاً ضرورياً للحفاظ على بعض مظاهر السيادة الاقتصادية.



أولاً . تعير خارطة المصالح الاستعمارية :

يعد المشروع من المشاريع التنافسية لأنه يعني إنشاء منافس للطرق البحرية التقليدية التي تتحكم بها بريطانيا، مما يؤدي إلى تعزيز النفوذ الألماني في الشرق الأوسط، وهو ما قد يهدد مصالحها بشكل كبير وخطير .

١. الأهمية الجيو-سياسية للمشروع :

لم يكن المشروع مجرد خط حديدي، بل رمزاً لصراع النفوذ الدولي. فهو يعكس انتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية من الصراع البحري التقليدي إلى صراع بري-بحري متكامل، حيث يمكن للقوى الصاعدة (مثل ألمانيا) تحدي القوى التقليدية (مثل بريطانيا) عبر السيطرة على الممرات البرية. وهنا كان العراق، بموقعه الاستراتيجي، قلب هذه المعادلة (٤٩).

٢. الموقف البريطاني من المشروع وأسايبه في المواجهة :

أدركت بريطانيا منذ وقت مبكر أن مشروع سكة حديد برلين-بغداد يشكل تهديداً مباشراً لمصالحها في المشرق العربي، لأنه يعني دخول منافس أوروبي قوي إلى منطقة تعدّها مجالاً حيوياً لأمنها القومي. فالوصول الألماني إلى بغداد أو البصرة كان سيمنح برلين موطئ قدم قرب الخليج العربي، وبالتالي تهديد خطوط المواصلات نحو الهند. هذا التصور دفع بريطانيا إلى اتباع سياسة مزدوجة: الدبلوماسية والعرقلة (٥٠).

الخاتمة:

يكشف تتبع مسار المصالح البريطانية في العراق خلال القرن العشرين عن حقيقة جوهرية مفادها أن بريطانيا لم تتعامل مع العراق ككيان مستقل، بل كحلقة محورية في منظومة مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية. فقد ارتبطت مشاريعها بالسيطرة على منابع النفط وتوظيف العراق كمنطقة عازلة في وجه



القوى الإقليمية المنافسة، فضلاً عن موقعه الاستراتيجي الرابط بين الخليج العربي وبلاد الشام وتركيا وإيران. ولئن شهدت العقود الأولى من القرن محاولات مباشرة لفرض الهيمنة عبر الاحتلال والإدارة السياسية، فإن المراحل اللاحقة تميزت بوسائل أكثر تعقيداً، مثل الاتفاقيات النفطية، والتحالفات الأمنية، والتغلغل في البنية الإدارية والاقتصادية. إن استمرار بريطانيا في إعادة إنتاج نفوذها بأشكال مختلفة يؤكد أن العراق لم يكن مجرد ساحة ثانوية، بل مركز ثقل في حسابات التوازن الإقليمي والدولي. كما يبرز أن طبيعة التدخلات البريطانية لم تقتصر على الاقتصاد والسياسة فحسب، بل امتدت إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والفكرية من خلال التعليم والإعلام والبعثات الثقافية. ومن هنا يمكن القول إن الإرث البريطاني في العراق ظل عاملاً مؤثراً في صياغة مسار الدولة العراقية الحديثة، سواء من حيث حدودها الجغرافية أو مؤسساتها السياسية والاقتصادية.

الاستنتاجات:

على المستوى السياسي - الاستراتيجي،

١. فهم أن العراق لم يكن كياناً معزولاً، بل "منطقة عازلة" وظفتها بريطانيا لضبط القوى الإقليمية. وهذا يلقي الضوء على جذور التوترات الحدودية والسياسية التي رافقت الدولة العراقية حتى اليوم.
٢. إدراك أن التدخل العسكري البريطاني عام ١٩٤١ يعكس أولوية العراق في حسابات الأمن الإمبراطوري البريطاني، لا مجرد رد فعل مؤقت.
٣. إمكانية تتبع كيفية جعل الاقتصاد العراقي - تابعاً - للمصالح البريطانية، وهو ما يفسر الكثير من الأزمات الاقتصادية - السياسية لاحقاً.



التوصيات:

١. تعميق الدراسات النفطية: ضرورة إجراء بحوث أكاديمية متخصصة حول عقود النفط البريطانية - العراقية، ليس فقط من منظور اقتصادي، بل بوصفها أدوات لإعادة تشكيل السيادة الوطنية.
٢. إعادة قراءة الوثائق الأرشيفية : تشجيع الباحثين على استخدام الأرشيفات البريطانية والعراقية لرسم صورة أكثر دقة عن آليات النفوذ البريطاني في العراق، بعيداً عن السرديات التقليدية.
٣. التركيز على البعد الجغرافي - الاستراتيجي : دراسة دور العراق كـ"مفتق طرق" في السياسات البريطانية، وإبراز كيف وظفت لندن موقعه للتحكم بخطوط المواصلات والتجارة والطاقة.
٤. تحليل الأثر الاجتماعي والفكري: لا بد من تناول كيفية انعكاس السياسات البريطانية على بنية المجتمع العراقي، سواء عبر التعليم أو الإعلام أو تكوين النخب، بما يساعد على فهم طبيعة التحولات اللاحقة. ختاماً، يمكن أن نستنتج أن بريطانيا تعاملت مع العراق بوصفه مركز ثقل استراتيجي، وأن العراق لم يكن مجرد بلد نفطي بل عقدة مواصلات جيو-سياسية، وأن هذا الإرث ترك بصمته العميقة على حدوده، مؤسساته، وحتى أزماته الراهنة.

الهوامش:

- 1 Polk, W. R. The Opening of South Iraq, ١٩١٤-١٦٠٠. Cambridge: Harvard University Press, pp. (١٩٦٧). ٣٣, ٤١, ٤٤
- (2) Longrigg, S. H. (١٩٢٥). *Four Centuries of Modern Iraq*. Oxford: Oxford University Press, pp. ١٤.
- 3 Kent, M. Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, ١٩٢٠- ١٩٠٠. London: Macmillan, pp. (١٩٧٦). ٥١, ٧٥



- (4) عبد الرزاق الحسني، *تاريخ الوزارات العراقية*، بيروت: دار الخليج العربي، ١٩٨٨، ص ٢٣.
- 5 Edmonds, C. J. Kurds, Turks and Arabs: Politics, Travel and Research in North-Eastern Iraq, ١٩١٩-١٩٢٥. London: Oxford University Press, ١٩٥٧. p.٣٣
- (٦) صالح خضر محمد الدليمي، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق ١٨٣١-١٩١٤، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٦٢.
- (٧) كلوديوس جيمس ريتش (Claudiu.s James Rich) (١٨٠٨-١٨١٦) : كان في الأصل موظفا لدى شركة الهند الشرقية، لكنه تميز بالعديد من المهارات ومنها إتقان اللغة العربية والفارسية، والعثمانية، خلال إقامته في بغداد لم يقتصر نشاطه على الشؤون التجارية والسياسية، بل اهتم بالآثار والتاريخ. للمزيد انظر. ياسين شهاب شكري، إرهابات الاحتلال البريطاني للعراق، مجلة الاستعمار، شتاء ٢٠٢٥، ص ٥٧-٥٩.
- (٨) فواز مطر نصيف الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٧٩٨-١٨٣١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ٧٠.
- (٩) روبرت تايلر : شغل منصب المقيم البريطاني في بغداد في الفترة تقريبا من ١٨٢١-١٨٤٣، عين مقيم دبلوماسي في مدينة البصرة ثم في بغداد، كان إلى جانب دوره الدبلوماسي والسياسي- مشاركا في جمع الوثائق والمخطوطات، للمزيد انظر أنور فاضل علي الخالدي، موقف القوى الوطنية من الاحتلال البريطاني، دار الرشاد، بيروت، ٢٠١٣، صص ١٤-١٦.
- (١٠) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٨٧.
- (11) نورا كوبي، الطريق إلى نينوى، ترجمة سليل محمد العاني، دار المأمون، بغداد، ١٩٩٨، صص ٩٧-٩٨.
- (١٢) كلوديس جيمس ريج، رحلة ريج في العراق عام ١٩٢٠، ترجمة بهاء الدين نوري، ج ١، مطبعة السكك الحديد، بغداد، ١٩٥١، ص ٧٧.
- (١٣) محمود باشا الباباني : ولد في عام ١٧٧٥، وحكم إمارة بابان من ١٨٤٠ - ١٨٥٠، وفي عام ١٨٥٠ تقريبا سقطت إمارة بابان بشكل نهائي وألحقت أراضيها بإدارة العثمانيين. للمزيد أنظر عبد ربه إبراهيم الوائلي، تاريخ الامارة البابانية (١٧٩٤-١٩٥١)، دار الزمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.



- (١٤) كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ، ترجمة محمد الملا عبد الكريم ، ط ٢ ، لا . ن . بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٣٤.
- (١٥) شركة لينج : وهي شركة ملاحية تجارية ، تأسست على شكل بيت تجاري عام ١٨٤٠ من قبل الأخوين (هنري لينج وتوماس لينج) بالإضافة إلى بعضا فراد عائلتها بعد أن قاما بعمليات مسح في نهري دجلة والفرات، بدأت هذه الشركة أعمالها في شط العرب ونهر دجلة باستخدام سفن شراعية ثم تطورت حتى استخدام سفن تجارية: التفاصيل انظر فوز مطر الدليمي، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .
- (١٦) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤ ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٥.
- (١٧) إبراهيم خليل احمد، المرجع السابق، ص ٣٩.
- (١٨) Imperial Ottoman Diploma Granted to Harford Jones, Esq British Consul of Baghdad and the Environs, 2nd November, 1802 (C.U. Aitchison, A collection of Treaties, Engagement and Sanads , Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. XIII, (Calcutto, 1909), pp.10-11 ؛ انظر صالح العبد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨ - ١٨١٠ ، لا.ن ، بغداد، ص ٤٧ . ٥٢_
- (*) معاهدة تلسيت (Tilsit) : وهي معاهدة عقدت بين فرنسا وروسيا في تموز (يوليو) ١٨٠٧، وقد توترت العلاقة بين روسيا وبريطانيا العلاقات، وكانت من نتيجتها قطعت روسيا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠٧ علاقاتها مع بريطانيا بضغط من نابليون التفاصيل انظر
- A- Fournier : Napoleon I , London, 1914 , pp, 49 -51; Paul F. Shupp: The European Powers and The Near Eastern Question 1806-1807, (New York, 1931), pp , 532_535 .
- (١٩) مراد، دوافع رحلات الانكليز ، المصدر السابق ، ١٥٧ .
- (٢٠) أنور فاضل علي الخالدي ، المرجع السابق ، ص ١٧-١٩ .
- (21) Polk, W. R. op.cit . P. 44
- (٢٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٦٩ ، ص ١١٢.



- ٢٣ فاضل حسين، مشكلة الموصل: دراسة في العلاقات العراقية-التركية والبريطانية. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٥، ص ٤٧.
- 24 Polk, W. R. The Opening of South Iraq, ١٩١٤-١٦٠٠. Cambridge: Harvard University Press, pp. ١٩٦٧, ٥٢, ٦١
- 25 Edmonds, C. J. Kurds, Turks and Arabs: Politics, Travel and Research in North-Eastern Iraq, ١٩١٩-١٩٢٥. London: Oxford University Press, ١٩٥٧. p. ٧٢
- (٢٦) حسين طالب مهدي السنجري : المطامع البريطانية في العراق من نهاية القرن التاسع عشر حتى قيام ثورة العشرين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة سانت كليمينتس العالمية بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٩ .
- (٢٧) هشام سوادي هاشم السوداني : المواصلات التجارية في العراق ١٨٣١-١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل ، ١٩٩٧ ، ص ٦٥.
- (٢٨) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .
- Sarah Searight , The British in the middle east, London , 1969 , P121 .
- (٢٩) عبد العزيز نوار: المرجع نفسه ، ص ٨٨ ؛
- F.R . Chesney , Narrative of the Euphrates Expedition , (London 1898) , PP .201 -204 .
- (٣٠) علاء موسى كاظم نورس : الدبلوماسية البريطانية في العراق ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد الثامن عشر ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٧٤ - ٧٦ .
- (٣١) زكي صالح : مجمل تاريخ العراق في العهد العثماني ، معهد الدراسات العاليه ، القاهرة، ١٩٦٦ ، ص ٤٧ .
- ومن الأهمية بمكان القول ان بريطانيا ومن خلال نشاطها السياسي والعسكري تجاه عشائر القوى العراقية كانت تحاول كسب بعض رؤساء العشائر وبعض الشخصيات العراقية إلى جانبها لما تشكله هذه العشائر والشخصيات من تأثير كبير على نشاطها التجاري وقد استطاعت من تثبيت نفوذها الاقتصادي في أنهار العراق. لم يتورع الاستعمار الغربي في استخدام كافة الأسلحة
- (٣٢) عباس العزوي : تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٨، شركة الطباعة والتجارة ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ٥٠ .





33 Kelly, J. B. Britain and the Persian Gulf, ١٧٩٥-١٨٨٠ . London: Oxford University Press.1980, p. ١٢٢.

(٣٤) أنور فاضل علي الخالدي ، المرجع السابق ، صص ١٤-١٩ .

35 Tripp, C. A History of Iraq . Cambridge: Cambridge University Press, ، ٢٠٠٠ pp. ٤٥

36 Sluglett, P. Britain in Iraq: Contriving king and country . London: I.B. Tauris. ٢٠٠٧. p ٥٧

37 Lorimer, J. G.. *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia . Calcutta: Government of India. , ١٩١٥, p. ٢٣٣-٢٤١

(٣٨) صالح خضر محمد، الدبلوماسية البريطانية في العراق ١٨٣١-١٩١٤*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠١٣، ص ٤٥ .

(٣٩) عمار يوسف عبد الله عويد العكدي ، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٦* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الموصل، كلية الآداب ، ٢٠٠٥ ، صص ٨٩- ٩١ .

(٤٠) حامد عبد الله السامرائي، بريطانيا والعراق: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ١٧٩٨-١٩١٤، بغداد: مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٩، صص ١٣٤-١٣٥ .

(٤١) المرجع نفسه ، ص ١٤٦ .

(٤٢) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦، ص ١٤٥-١٥٢.

43 Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge: Cambridge University Press, ٢٠٠٠, pp. ٢٥-

44 Charles Tripp, A History of Iraq , Cambridge: Cambridge University Press, ٢٠٠٠, pp. ٢٥-٣٠.

(٤٥) فلاح محمود خضر البياتي، أساليب السياسة البريطانية في العراق ١٩١٧-١٩٢٠م. مجلة العلوم الإنسانية - جامعة بابل، (٤) ٢٠١٠ ، صص ١١٦-١١٨ .



- (٤٦) سامي عبد الحافظ سلمان القيسي، البصرة في المصادر الحديثة المعاصرة: أحداث بصرية معاصرة في وثائق القنصلية البريطانية في البصرة، مجلة آداب البصرة*، ٢٠١٢، ٦٣، صص ٥٥٥-٥٥٧.
- (٤٧) منذر نعمان مشعان الخالدي، السياسة البريطانية تجاه العراق ١٩٢٠-١٩٣٩، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، ٤ (١) ٢٠٢١، صص ٢٠٣-٢٠٧.
- (٤٨) فاطمة غزالي، السياسة البريطانية في العراق ١٩٢٠-١٩٤٥ (رسالة ماجستير). جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠٢٠، صص ٦١-٦٦.
- (٤٩) فلاح محمود خضر البياتي، المرجع السابق، صص ١٢٠-١٢٣.
- (٥٠) انور فاضل الخالدي، موقف القوى، المرجع السابق، صص ١٥-١٩.

المصادر والمراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

١. أنور فاضل علي الخالدي، موقف القوى الوطنية من الاحتلال البريطاني، دار الرشاد، بيروت، ٢٠١٣.
٢. حامد عبد الله السامرائي، بريطانيا والعراق: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ١٧٩٨-١٩١٤، بغداد: مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٩.
٣. حسين طالب مهدي السنجري: المطامع البريطانية في العراق من نهاية القرن التاسع عشر حتى قيام ثورة العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سانت كلمينتس العالمية بغداد، ٢٠١١.
٤. حسين محمد القهواتي: دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠.
٥. زكي صالح: مجمل تاريخ العراق في العهد العثماني، معهد الدراسات العاليه، القاهرة، ١٩٦٦.
٦. سامي عبد الحافظ سلمان القيسي، البصرة في المصادر الحديثة المعاصرة: أحداث بصرية معاصرة في وثائق القنصلية البريطانية في البصرة، مجلة آداب البصرة.
٧. صالح العبد: موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠، ل.ن، بغداد.
٨. صالح خضر محمد الدليمي، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق ١٨٣١-١٩١٤، دار الزمان للطباعة والنشر.

٩.



١٠. صالح خضر محمد، الدبلوماسية البريطانية في العراق ١٨٣١-١٩١٤. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠١٣ .
١١. عباس العزوي : تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٨، شركة الطباعة والتجارة ، بغداد ، ١٩٥٦ .
١٢. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، بيروت: دار الخليج العربي. ١٩٨٨ .
١٣. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦٨ .
١٤. عبد ربه إبراهيم الوائلي ، تاريخ الامارة البابانية (١٧٩٤ - ١٩٥١)، دار الزمان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ .
١٥. علاء موسى كاظم نورس : الدبلوماسية البريطانية في العراق ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد الثامن عشر ، بغداد ، ١٩٨١ .
١٦. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٦٩ .
١٧. عمار يوسف عبد الله عويد العكيدى ، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٦ (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الموصل، كلية الآداب ، ٢٠٠٥ .
١٨. فاضل حسين، مشكلة الموصل: دراسة في العلاقات العراقية-التركية والبريطانية. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٥ .
١٩. فاطمة غزالي، السياسة البريطانية في العراق ١٩٢٠-١٩٤٥ (رسالة ماجستير). جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، ٢٠٢٠ .
٢٠. فلاح محمود خضر البياتي، أساليب السياسة البريطانية في العراق ١٩١٧-١٩٢٠م. مجلة العلوم الإنسانية - جامعة بابل، (٤) ٢٠١٠ .
٢١. فواز مطر نصيف الدليمي : تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٧٩٨-١٨٣١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥ .
٢٢. منذر نعمان مشعان الخالدي، السياسة البريطانية تجاه العراق ١٩٢٠-١٩٣٩، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، (١) ٢٠٢١ .
٢٣. هشام سوادي هاشم السوداني : المواصلات التجارية في العراق ١٨٣١-١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية



٢٤. التربية، جامعة الموصل ، ١٩٩٧ .

ب- مترجمة للعربية :

٢٥. كلوديس جيمس ريج : رحلة ريج في العراق عام ١٩٢٠ ، ترجمة بهاء الدين نوري ، ج ١ ، مطبعة السكك الحديد ، بغداد، ١٩٥١ .

٢٦. كمال مظهر احمد : كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ، ترجمة محمد الملا عبد الكريم ، ط٢ ، لا . ن ، بغداد ، ١٩٨٤ .

٢٧. نورا كوبي : الطريق إلى نينوى، ترجمة سليل محمد العاني ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٩٨ .
ج. المصادر والمراجع الأجنبية :

- Edmonds, C. J. Kurds, Turks and Arabs: Politics, Travel and Research in North-Eastern Iraq, ١٩١٩-١٩٢٥ . London: Oxford University Press, ١٩٥٧.
- European Powers and The Near Eastern Question **1806-1807**, (New York, 1931).
- F.R . Chesney , Narrative of the Euphrates Expedition , London 1898
- Fournier . Napoleon I , London, 1914
- g Countries, Vol. XIII, (Calcutto, 1909), pp.10-11 .
- Kelly, J. B. Britain and the Persian Gulf, ١٧٩٥-١٨٨٠ . London: Oxford University Press. 1980, p. ١٢٢.
- Kent, M. Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, ١٩٠٠- ١٩٢٠. London: Macmillan, pp. (١٩٧٦). ٥١, .٧٥
- Longrigg, S. H. (١٩٢٥). *Four Centuries of Modern Iraq*. Oxford: Oxford University Press,..



- Lorimer, J. G.. *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia . Calcutta: Government of India. ١٩١٥.
- Polk, W. R. The Opening of South Iraq, ١٦٠٠-١٩١٤. Cambridge: Harvard University Press. ١٩٦٧.
- Sarah Searight , The British in the middle east, London , 1969.
- Sluglett, P. Britain in Iraq: Contriving king and country . London: I.B. Tauris. ٢٠٠٧.
- Tripp, C. A History of Iraq . Cambridge: Cambridge University Press , ٢٠٠٠ .
- Wallis Budge , By Nill and Tigris, Vol.1 . London 1920.

